أجندات انتخابية وراء إمعان أردوغان في استعداء ماكرون

بريطانيا تتضامن مع فرنسا في مواجهة تركيا

في وقت نددت فيه الدول الإسلامية بالرسوم المسيئة للنبي محمد واستنكرت في ذات الوقت ذبح المدرس الفرنسي صامويل باتي على إثر نشرها، يواصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان النفخ في لهيب الأزمة، ما يعكس رغبة في إطالة أمدها حتى بلوغ أهدافه التي يؤكد مراقبون أنها سياسية بامتياز.

شخصنة الأزمة تعري مزاعم أردوغان

لندن – دعا وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب الأربعاء، الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) للوقوف معا دفاعا عن قيم التسامح وحرية التعبير، في توبيخ مستتر لتركيا العضو في الحلف التي تقود حملة تحريض ضد باريس، فيما يقول دبلوماسيون غربيون إن أنقرة وجدت في توظيف حادثة ذبح المدرس صامويل باتي وما صحبها من إجراءات فرنسية فرصة مواتية لتصفية حساباتها السياسية مع باريس التي تقود جبهة أوروبية في مواجهة الأجندات التركية على عدة جبهات.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد اتهم باريس باتباع نهج مناهض للإسلام عقب إعلان نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون عزمه على مواجهة التطرف الإسلامي والانفصالية الإسلاموية في بلاده.

وقال أردوغان، الأربعاء، إن الدول الغربية التي تسخر من الإسلام تريد "إعادة الحملات الصليبية".

دومينيك راب

يجب أن نتكاتف وألا نمنح الإرهابيين أبدا شرف شق صفوفنا

وأضاف أردوغان في كلمة ألقاها أمام نواب حزبه (العدالة والتنمية) في البرلمان، أن الوقوف في وجه الهجمات على النبي "شرف لنا"، بما يشير إلى أن أنقرة ربما تستعد لخلاف طويل الأمد بشأن القضية.

وتابع "يريدون حرفيا إعادة إطلاق الحملات الصليبية. منذ الحملات الصليبية، بدأت بذور الشر والكراهية تتساقط على تلك الأراضي (المسلمة) وكان هذا هو الوقت الذي تبدد فيه السلام".

ورغم أن الإجراءات الفرنسية تستهدف تحديدا نشطاء الإسلام السياسي والمتشددين الإسلاميين، إلا أن الرئيس التركي يسوقها على أنها استعداء لكافة المسلمين، ما يخدم أجنداته داخليا وخارجيا. وداخليا، تخدم الحملة التي يقودها أردوغان منذ أيام ضد باريس ترميم شعبيته المتآكلة تحضيرا لانتخابات رئاسية تؤكد تقارير إعلامية ومصادر سياسية إمكانية إجرائها في 2021 بدلا من 2023 جراء التدهور الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

وأما خارجيا، فإن أردوغان يهدف إلى ضرب ماكرون انتخابيا كذلك وتحميله مسؤولية سلامة الفرنسيين وأمنهم في صورة تضرر مصالحهم الاقتصادية وتعرض سلامتهم الجسدية للخطر، وهي مساع أكدتها الخارجية الفرنسية بدعوتها مواطنيها إلى توخي الحذر في الدول الإسلامية عقب تنامي مشاعر الغضب.

وعبر أردوغان صراحة عن ذلك عندما توقع الثلاثاء، أن لا تتم إعادة انتخاب ماكرون لولاية ثانية في انتخابات 2022 بسبب سياساته، في وقت يقود فيه الرئيس الفرنسي جبهة أوروبية لمواجهة الأجندات التوسعية التركية في كل من شرق المتوسط وليبيا وسوريا وصولا إلى إقليم ناغورني قره باغ الانفصالي في القوقاز.

ويرى النظام التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في ماكرون حجر عثرة أمام أجنداته التوسعية، ووجد في شخصنة الخلافات السياسية وإكسائها بعدا دينيا سبيلا لتحجيم جهوده في مواجهة النفوذ التركي المتنامي في أوروبا.

وقال راب في بيان "بريطانيا متضامنة مع فرنسا والشعب الفرنسي في أعقاب القتل المروع لصامويل باتي". وأضاف "الإرهاب لا يمكن ولا يجب أن يكون مبررا".

وتابع "أعضاء حلف شمال الأطلسي والمجتمع الدولي الأوسع يجب أن يقفوا كتفا بكتف وراء القيم الأساسية للتسامح وحرية التعبير وألا نمنح الإرهابيين أبدا شرف شق صفوفنا".

وباتي مدرس بمدرسة حكومية على مشارف باريس، قطع رجل من أصل شيشاني رأسه يوم 16 أكتوبر، حيث تعرض المدرس لانتقادات من بعض سكان المنطقة لعرضه رسوما كاريكاتيرية للنبي محمد على تلاميذه في درس عن حرية التعبير.

ورأت الحكومة الفرنسية مدعومة من عدد كبير من المواطنين أن قتل المدرس اعتداء على حرية التعبير، وقالت إنها ستدافع عن الحق في نشر الرسوم.

وأكدت باريس أنها "لن تستسلم" في ما يتعلق بدعمها لحرية التعبير على الرغم من "الترويع"، في إشارة إلى حملة التحريض المتواصلة التي يقودها الرئيس التركي. وقال المتحدث باسم الحكومة الفرنسية غابرييل أتال إن هناك "وحدة أوروبية كبرى" في دعم فرنسا و"المبادئ والقيم التي تدافع عنها فرنسا".

وتتواجه باريس وأنقرة في عدد من الملفات، من التوتر السائد في شرق المتوسط والنزاع في ليبيا، مرورا بالاشتباكات في ناغورني قره باغ. وطالب الإليزيه مجدداً الأسبوع الماضي "أن تضع تركيا حداً لمغامراتها الخطيرة في المتوسط والمنطقة"، وندد بـ"السلوك غير المسؤول" لأنقرة في ناغورني قره باغ.

فرنسا تحل منظمة بركة سيتي الإسلامية

باريس – أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان في تغريدة على تويتر، أن مجلس الوزراء حلّ الأربعاء جمعية "بركة سيتي" التي تتهمها الحكومة بأن لها "علاقات داخل التيار الإسلامي المتطرف" وبـ"تبرير الأعمال الإرهابية".

وأضاف الوزير الفرنسي أن هذه المنظمة غير الحكومية التي يرأسها إدريس يمو المعروف باسم إدريس سي حمدي "تحرض على الكراهية ولها علاقات داخل التيار الإسلامي المتطرف وكانت تبرر الأعمال الإرهابية". وكان دارمانان طالب بحلها بعد قطع رأس مدرس التاريخ صامويل باتي على يد متشدد إسلامي من أصول شيشانية.

والأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة الفرنسية حل "جماعة الشيخ ياسين" المؤيدة لحركة حماس.

وقال مسؤولون إن الجماعة معروفة باستفزازاتها وبالأخبار المثيرة لمؤسسها الناشط الإسلامي عبدالحكيم الصفريوي، الذي يطالبه التحقيق في جريمة قتل باتي.

وقال المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، غابرييل أتال، "قررنا حل جماعة الشيخ ياسين المتورطة في الهجوم على باتي، والتي تقف منذ زمن طويل وراء أيديولوجيا معادية لمبادئ الجمهورية وتساهم في نشر الحقد والكراهية".

وقررت السلطات إغلاق مسجد قرب العاصمة الفرنسية، في إطار حملتها ضد الإسلام المتطرف.

وأظهرت التحقيقات في جريمة قتل باتي في ضواحي العاصمة الفرنسية باريس، أن منفذها تواصل مع والد تلميذة كان قد أطلق حملة ضد المدرس عبر الإنترنت، وكان والد التلميذة وراء حملة على الإنترنت تحض على "التعبئة" ضد المدرس.

ألمانيا ترصد تقييدا متزايدا للحريات الدينية حول العالم

برلين – رصد تقرير جديد للحكومة الألمانية أن حق الإنسان في الحرية الدينية قد تعرض لضغوط في العديد من البلدان، في وقت فشلت فيه أغلب الحكومات في مواجهة تنامي مشاعر الكراهية والعنصرية ذات الدوافع الدينية.

وجاء في التقرير الحكومي الثاني حول الوضع العالمي للحرية الدينية الذي نُشر في برلين الأربعاء أن "المسيحيين، بصفتهم أتباع أكبر مجتمع ديني في العالم من حيث العدد، يتضررون بشكل خاص من انتهاك الحرية الدينية".

وأشار التقرير أيضا إلى أن أتباع ديانات أخرى وعقائد أخرى عانوا أيضا من التمييز والاضطهاد بسبب معتقداتهم أو لأنهم أنفسهم غير مؤمنين بالدين.

وأفادت منظمة "الأبواب المفتوحة" غير الحكومية في تقرير صدر في يناير 2020 بتعرض نحو 260 مليون مسيحي لـ"الاضطهاد الشديد" في العالم خلال العام 2019، في حصيلة تفوق أرقام العام السابق من حيث عدد الضحايا.

ونشرت المنظمة البروتستانتية في هذا التقرير دليلها السنوي للدول الخمسين التي تعرّض فيها المسيحيون لأكبر قدر من الاضطهاد في الفترة ما بين نوفمبر 2018 وأكتوبر 2019.

وأكدت المنظمة أن مجموع 260 مليون مسيحي من كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت ومعمدانيين وإنجيليين وسواهم، تعرضوا لـ"الاضطهاد الشديد"، من مجموع 245 مليون مسيحي عام 2018.

وتشمل أعمال "الاضطهاد" بحسب المنظمة أعمال العنف التي تصل إلى حد القتل، إضافة إلى القمع اليومي الأقل عنفا. وأوضحت المنظمة في التقرير أن "هذه الزيادة مردها بصورة خاصة تدهور وضع الحرية الدينية في الصين وانتشار التيار الجهادي في أفريقيا".

وتراجع عدد المسيحيين الذين قتلوا من 4305 إلى 2983، مسجلا انخفاضا بنسبة 31 في المئة عن العام السابق.

وأوضحت المنظمة أنه "خلال ثلاث سنوات سجل هذا العدد تزايدا متواصلا"، لتربط بين التراجع المسجل العام الماضي وبين "انخفاض عدد المسيحيين الذين قتلوا في نيجيريا".

وفي مؤشر آخر، ارتفع عدد المسيحيين المعتقلين من 3150 إلى 3711، والعدد الأكبر منهم في الصين وإريتريا والهند. وتصدّرت كوريا الشمالية مجددا القائمة السنوية للحصيلة الإجمالية للاضطهاد.

وأورد التقرير أن "الهيمنة الشمولية للنظام على كل فرد تجعل من الإيمان جريمة ضد النظام، وهو سبب كاف لينهي الفرد حياته في معسكر أشغال شاقة".

وتلي كوريا الشمالية أفغانستان والصومال وليبيا وباكستان وإريتريا والسودان واليمن وإيران والهند وسوريا.

كما أورد متحدث باسم المنظمة، أن "منطقة غرب أفريقيا تحولت من جديد إلى بؤرة ساخنة مع تسجيل عنف بالغ الشدة، كما في بوركينا فاسو على سبيل المثال".

ومن جهة أخرى تؤكد المنظمة أن الأرقام المسجلة ما هي إلا جزء من الواقع الفعلي لوجود العشرات من الحالات التي لم تعرف بعد.

ودق التقرير الأميركي السنوي للحريات الدينية بدوره، ناقوس الخطر بشأن الانتكاسات التي تتعرض لها الحريات الدينية في بعض أنحاء العالم، لكن تقرير 2019 ركز على انتقاد بعض الدول الأوروبية. ويرى متابعون أن أهمية هذا التقرير تكمن في لفت الانتباه إلى الأوضاع التي باتت تتردّى في بعض البلدان الأوروبية في ما يتعلق بحرية ممارسة الأديان واحترام الآخر لأصحاب الديانات الأخرى.

ويشير التقرير إلى بلدان مثل فرنسا التي أقر فيها مشرعون قوانين تحظر على المسلمات ارتداء النقاب وسويسرا، حيث أقر الناخبون قانونا يحظر على المسلمين بناء مآذن.

أعمال الاضطهاد تشمل بحسب منظمة «الأبواب المفتوحة»، العنف الذي يصل إلى حد القتل إضافة إلى القمع اليومي الأقل عنفا

وأوضح مايكل بوزنر أكبر مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية عن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن "التوترات الدينية المتزايدة في أوروبا أثارت انزعاج المسؤولين الأميركيين الذين يحثون الحكومات الأوروبية على احترام حقوق المسلمين والأقليات الدينية الأخرى في ظل الخوف العام المتزايد من الإسلام في أوروبا".

ويرجع المراقبون هذه التوترات إلى عدة أسباب، منها تأزم الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة لاسيما عقب الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة التي أرغمت الآلاف من الشركات على إغلاق أبوابها، بالإضافة إلى صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة.

ارتفاع منسوب الكراهية يقوض الحريات الدينية

ترامب يخفض الحد الأقصى لدخول اللاجئين

واشنطن – قلّص الرئيس الأميركي دونالد ترامب عدد اللاجئين الذين يسمح لهم بدخول الولايات المتحدة خلال العام المالي الحالي إلى مستوى قياسي عند 15 ألفا، رغم تزايد أزمة النزوح عالميا، ليكثف بذلك من نهجه المتشدد قبل أيام من الانتخابات الرئاسية.

و15 ألف لاجئ هو الحد الأقصى الذي يمكن قبوله خلال الأشهر الـ12 المقبلة إلا إذا تغيرت الإدارة، وهو خفض جديد عن عدد 18 ألف لاجئ في العام الماضي وخفض حاد من أكثر من 100 ألف لاجئ في عهد الرئيس السابق باراك أوباما.

وأضاف ترامب في بيان أصدره البيت الأبيض الأربعاء، أن هذا الرقم يضم ستة آلاف مكان غير مستخدم من العام المالي السابق بسبب جائحة فايروس كورونا.

وتحدد سياسة ترامب الحد الأقصى لعدد اللاجئين الذين يمكن استقبالهم من العراق بواقع أربعة آلاف، ومن كل من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس بألف.

أما العشرة آلاف المتبقية، فهي مخصصة للأشخاص الذين يخشون الاضطهاد بسبب معتقداتهم الدينية أو أنشطتهم السياسية أو الذين تتم إحالتهم إلى برنامج قبول اللاجئين الخاص بالولايات المتحدة.

ونص البيان أيضا على أن "الأشخاص من مناطق معينة عالية المخاطر بسبب وجود إرهابيين بها أو سيطرتهم عليها، وبينها الصومال وسوريا واليمن، لا يتعيّن قبولهم كلاجئين، باستثناء هؤلاء اللاجئين الذين يتم قبولهم لاعتبارات إنسانية خاصة".

ولا تزال سوريا أكبر مصدّر للاجئين في العالم بعدما يقرب من عقد من الحرب الأهلية الدامية، كما فر أكثر من خمسة ملايين شخص من فنزويلا هربا من الاقتصاد المنهار والاضطرابات السياسية المستمرة منذ أكثر من 3 سنوات.

وكانت الخارجية الأميركية أعلنت أن الخفض سيحدث في وقت سابق من الشهر الجاري، وقالت إنه من الضروري "إعطاء أولوية لسلامة وسعادة الأميركيين، لاسيما في ضوء وباء كورونا".

15

ألف لاجئ هو الحد الأقصى الذي يمكن قبوله خلال الأشهر الـ12 المقبلة، إلا إذا تغيرت الإدارة

وفي شرح للأرقام الجديدة ، قالت وزارة الخارجية إن واشنطن تريد مساعدة النازحين "في أقرب مكان ممكن من أوطانهم" حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

واستقبلت الولايات المتحدة لسنوات لاجئين أكثر من بقية دول العالم مجتمعة. لكن في العام الماضي تجاوزتها كندا التي أعادت توطين أكثر من 30 ألف لاجئ على أراضيها، وفقا لبيانات الأمم المتحدة.

وفي المقابل، تعهد جو بايدن منافس ترامب الديمقراطي في انتخابات 3 نوفمبر برفع الحد الأقصى لعدد اللاجئين المقبولين إلى 125 ألفا، قائلا إن الترحيب بالمضطهدين يتماشى مع القيم الأميركية.